بسم الله الرحمن الرحيم

الاقتصاد الرأسمالي (التغول أو الانهيار*) ودور القطاع الثالث**

إن نقائص الرأسمالية العالمية كبيرة، كما يعرضها (جورج سوروس) في كتابه عن العولمة؛ وهو لا يؤيدها !! لأنها توفر ثروات إضافية، لكنه مؤيد متحمساً لها من أجل ما توفره من حرية، ومعتبراً أن هناك خللاً يتطلب الإصلاح في منظمة التجارة العالمية(WTO)، وأن المساعدات الدولية عنصر مفقود، كما يرى ضرورة الإصلاح البنيوي لمصارف التنمية متعددة الأغراض ،وعدم الاستمرار بالنظام المالي الحالي لصندوق النقد الدولي، ويرى أن من الإصلاحات اللازمة لتلك النقائص هو العمل بسياسة (المجتمع العالمي المفتوح) وذلك **بإيجاد مؤسسات دولية قوية مشابهة لمنظمة التجارة العالمية، تكون مكرسة لأهداف اجتماعية أخرى ، مثل تقليص الفقر وتوفير المصالح العامة على نطاق عالمي، وتحسين مستوى الحياة العامة في البلدان التي تعاني من الفساد، وتوازن أفضل بين المنافسة الاقتصادية والتعاون الاجتماعي وإعادة التأكيد على الأخلاق وسط الانهماك الاقتصادي غير الأخلاقي. فالنظام الرأسمالي للاقتصاد قائم على الارتفاع والهبوط وقائم على نظام (الاحتكار) لدى الشركات العملاقة والاندماجات**

---

* الموضوع مأخوذ من كتاب القطاع الثالث والفرص السانحة (رؤية مستقبلية)، محمد السلومي(تحت الطبع) ، وقد كُتب هذا قبل حوالي سنتين ، ثم أضيفت إليه إضافات يسيرة عن انهيارات سبتمبر ٢٠٠٨م لتؤكد هذه الإضافات توقعات بعض خبراء الاقتصاد العالمي ، و رؤى الغيورين على ثروات أوطانهم من خلال النقولات الواردة عنهم في هذا الموضوع .

** القطاع الثالث Third Sector يتمثل بجامعات ومراكز بحثية ومستشفيات وجمعيات ومؤسسات إغاثية وعلمية وإعلامية وكلها مستقلة عن الحكومات إدارياً ولا تنشد الربح ، فهو قطاع يعمل على التوازن بين القطاع الأول الحكومي والقطاع الثاني الخاص . حيث الدولة –أي دولة- تتكون من ثلاث قطاعات إدارية ، والحكومة حسب الواقع الإداري لدول الشمال إحدى مكونات الدولة ، ويعرف البعض القطاع الثالث بأنه: (مجموعة من المنظمات تنبع من مبادرات المواطنين الخاصة وتحتل موقعاً خاصاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام في إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظم عمل هذا القطاع).

والنظام الربوي . ومن نتائج ذلك ؛ أنه يخلق مجتمعات التفاوت الاقتصادي ويضعف فيه الإنصاف الاجتماعي ، حيث أشارت التقارير أن الدول المتقدمة أصبحت فيها معدلات للفقر ، فاليابان تحتل المرتبة الثانية بعد معدلات الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أكد ذلك بقوله : " لقد ازداد حجم الاقتصاد العالمي بمعدل غير مسبوق.لكن الأثرياء هم المستفيدون الأساسيون منه .فضلاً عن ذلك ،فهم يستغلون نفوذهم للاستمرار في الحصول على حصصهم من هذا الاقتصاد قبل أن يتمكن الفقراء من الاستفادة منه"، "إن الهوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة جداً في المناطق التي اعتنقت الرأسمالية المسرّعة من دون تردد ولاسيما في الولايات المتحدة والصين [1]" ، والمشكلة أن العالم ينضم إلى هذه الرأسمالية بسلبياتها؛ فالأنظمة الضريبية الأقل تصاعدية ، وسياسات الخصخصة التي وضعت الموارد العامة تحت سيطرة القطاع الخاص ، وافتقار العمال إلى الحماية ، وأنظمة التأمينات ، والرهون العقارية، والفوائد التراكمية كلها عوامل ساهمت في قلب الموازين لمصلحة الأثرياء في الأسواق النامية مثل الصين وروسيا[2] ، فكيف بالعالم العربي والإسلامي المستورد لهذه الرأسمالية الاقتصادية ونظمها وليس لديه قطاع ثالث بمعنى قطاع شريك لجميع عمليات التنمية البشرية والمالية بشكلٍ موازٍ ومنافس للقطاع العام والخاص، **وكما قال الصحفي الإسرائيلي أوف بن في صحيفة هارتس قال عن احتضار الرأسمالية** : " كبار المحللين والمؤرخين والاقتصاديين في أمريكا يتحدثون عن دولة عظمى (أمريكا) تحت وطأة الديون الهائلة التي تمول نهجاً استهلاكياً مفرطاً وتدخل دولي هدَّام وفجوات اجتماعية عميقة وخدمات شعبية متعفنة[3] ". " معدلات الفقر بالنسبة لعدد السكان الإجمالي في أمريكا لعام ٢٠٠٥م بلغت ١٢,٧% ومن أصل سبعة وثلاثين مليون أمريكي ، ممن يرزحون تحت خط الفقر، فإن قرابة الثلث هم من الأطفال[4] .ويقول سورس

---

[1] انظر جورج سورس والعولمة، تأليف جورج سورس ، المقدمة والفصل الأول ، ص ٣٩، ٤٤.

[2] انظر " نيوزويك" في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧م.

[3] انظر ،الرأي في ٢/١/١٤٢٩هـ.

[4] انظر "السياسة" الكويتية في ٥/١٠/١٤٢٨هـ.

عن بعض هذه النقائص بلغة الأرقام:" لم يُخصص إلا القليل جداً من الموارد لتصحيح عيوب العولمة. والنتيجة فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في ازدياد .حيث (١%) من السكان الأغنى في العالم يكسبون ما يكسبه (٥٧ %) من السكان الأفقر . ويعيش اليوم مليار من البشر بمعدل يقل عن دولار واحد في اليوم ، ويفتقر قرابة مليار آخر إلى المياه النظيفة، ويعاني ٨٢٦ مليوناً من سوء التغذية، ويموت١٠مليون إنسان في كل سنة جراء نقص الرعاية الصحية الضرورية.هذه الأوضاع لم تنجم بالضرورة عن العولمة ، ولكن العولمة لم تفعل إلا القليل لإصلاحها . فمظالم العولمة قد ساعدت على انتشار النقمة والاحتجاج"[٥]. وأقول إن مقترحات (سورس) تؤكد رؤيتنا ، وهي أن العمل بسياسة وإدارة القطاع الثالث الممنوح كامل حقوقه المعنوية والمادية معالج قوي لنقائص الرأسمالية ومعالج أيضاً لعولمة الاقتصاد الحر القائمة على اختفاء فضائل الأعمالbusines virtues disapperance of وانحسار المعايير الخضراء للشركات على حد تعبير ليزا-هـ- نيوتن[٦] ، ومما يجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص إستفادت من قوة قطاعها الثالث في تخفيف صدمات وآثار عيوب الرأسمالية الاقتصادية.

كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م الصادر عن الأمم المتحدة صورة واضحة عن واقع التوزيع في الدخل العالمي ، والحجم الفعلي لعدم المساواة، فمجموع دخل أغنى ٥٠٠ إنسان في العالم يفوق دخل أفقر ٤١٦ مليوناً من أبنائه ، ويعيش ٢٥٠٠ مليون إنسان – يشكلون ٤٠% من سكان العالم – بأقل من دولارين في اليوم ، ولا يحققون سوى ٥% من الدخل العالمي الشامل ، في حين أن أغنى ١٠% من سكان العالم يعيشون بأجمعهم تقريباً في بلدان الدخل المرتفع ويحققون ٥٤% ، ويرى التقرير أن " إنقاذ مليار إنسان يعيشون بأقل من

[5] انظر جورج سورس "جورج سورس والعولمة"، نقائض الرأسمالية ص ٢٥ ،٣٦ .

[6] انظر ليزا-هـ- نيوتن ، نحو شركات خضراء ص١٣.

دولار في اليوم من الفقر المدقع يكلف٣٠٠مليار دولار وهو مبلغ يمثل واحداً وستة أعشار الواحد في المئة من دخل أغنى عشرة في المئة من سكان العالم[٧]".

ملامح الانهيار :

وإذا كانت هذه بعض ملامح ونتائج تغوّل هذا الاقتصاد المنتهك لحقوق الإنسان وكرامته؛ فإن هناك نتائج من نوع آخر بسبب توقعات انهيار آليات هذا النظام الرأسمالي ، وعن هذا الأخير، كتب الشيخ صالح الحصين قبل عقدين من انهيارات عام ٢٠٠٨م عن رؤيته للرأسمالية الاقتصادية القائمة على القروض الربوية والائتمان الذي يتوقف بدوره على الثقة والتي قال فيها:" **عندما حدثت كارثة الاثنين الأسود عام ١٩٨٧م وبعد شهر اجتمع في نيويورك واحد وثلاثون خبيراً اقتصادياً من ثلاث عشرة دولة، وكان التقرير الذي انتهوا إليه بعيداً عن التفاؤل ، فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الرأسمالي، وبعد سنتين كتب العالم الاقتصادي (موريس آليه)الحائز على جائزة نوبل ، مشيراً إلى هذا التقرير وأوضح فيه أن المرض المتجذر في الاقتصاد الرأسمالي كون هذا الاقتصاد عبارة عن أهرامات من الديون يرتكز بعضها على بعض في توازن هش**".

كما أكد موريس : "أن الحل الوحيد هو التعديل الجذري للنظام البنكي الحالي. وأوضح أن كل أحد يدرك ذلك ولكن قوى الضغط لا تسمح بالتغيير".

في خلال هذه المدة حدثت متغيرات مهمة ساهمت في تأجيل حدوث التوقعات المتشائمة عن الاقتصاد الرأسمالي ؛ إذ تحولت روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي، والصين إلى الاتجاه الرأسمالي.

وإذا كانت الرأسمالية تتغذى بالحروب ، فقد استهل القرن الحادي والعشرين بحروب تبرر وصف أحد الخبراء بأن هذا القرن بدأ بأرباح الحروب.

ولكن ذلك كله لم يبعد شبح التشاؤم الذي كان يظلل الاقتصاد الرأسمالي قبل عشرين سنة، إن الكوكب الاقتصادي يعيش اليوم خطر انعدام استقرار أكبر.

---

[7] تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٥م.

لقد كتب الخبير الاقتصادي الأول لبنك مورجان ستانلي في شهر إبريل عام٢٠٠٦م فقال:

إن أزمة كبرى ترتسم أمامنا وإن المؤسسات العالمية من (صندوق النقد الدولي) إلى (البنك الدولي) وسائر آليات الهندسة المالية الدولية غير مجهزة لمواجهتها.

وأبلغ من ذلك ؛ أن يشير التقرير السنوي لبنك التصفيات الدولي الصادر في نهاية يونيو ٢٠٠٦م ، إلى أنه نظراً لتعقيد الوضع وحدود معلوماتنا ، فمن الصعب جداً تخيل كيف ستتطور الأمور ويقر التقرير بإمكانية حدوث انفجار يزعزع الأسواق إذ يُعدّ أن هناك أسباباً عديدة للقلق من المستوى المعين من الفوضى.

إن ذلك كاف لتصور واقع الاقتصاد الرأسمالي والاتفاق مع وصف أحد الخبراء لهذا الوضع؛ بأنه سلاح التدمير الشامل المالي"[٨]. انتهى...

وواقع الحال أن التغول الرأسمالي يتلازم وانهيارات الأسواق والشركات والبنوك و التقارير المالية المتتابعة تؤكد هذا ، فقد أشارت النيوزويك الأمريكية[٩] عن عمليات إنقاذ وول ستريت من نفسه حينما إنهارت شركة(بيرسترنز) والتي كان لديها(٣٠)دولار من الديون مقابل كل دولار من رأسمالها ،إضافة إلى المخاوف المتنامية بشأن الشركتين العملاقتين للرهون العقارية(فاني ماي)و(فريدي ماك)وديونهما البالغة قيمتها(٥,٢)تريليون دولار، والحلول المطروحة لاتزيد عن تأجيل مضاعفة مخاطر النظام المالي مثل الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي ولتمكين الخزانة الأمريكية من شراء أو(تعويم) أسهم الشركتين وغير ذلك من الحلول المؤقته[١٠] .

---

[8] صالح الحصين ، ورقات غير منشورة ، وانظر التأكيد عليها مجدداً موقع المسلم www.almoslim.net بعنوان "الإصلاح" في مهرجان الجنادرية ١٤٢٨/٢/٢٩هـ على الرابط التالي http://almoslim.net/node/83832 .

[9] انظر نيوزويك في عددين: ٢٠٠٨/٨/٥م ، ٢٠٠٨/٩/٣٠م.

[10] انظر نيوزويك في ٢٠٠٨/٨/٥م.

ولا زالت المخاطر والأزمات تتوالى كما حدث لإنهيار شركة أي آي جي AIG ومصارف متعددة وشركات تأمين ، وسقطت كذلك بعض البنوك الاستثمارية الكبيرة مثل (ليمان براذرز) و (ميريل لنش) وكانت ضحايا لأزمة القروض والتأمينات والرهون العقارية حتى ذات التصنيف الائتماني المنخفض. وقد تدخلت الحكومة الأمريكية عدة مرات لمساندة السوق المهددة بالانهيار كان آخرها الدعم ب(٧٠٠) مليار دولار، وشراء المصرف المنهار (أمريكان انترناشيونال جروب American International Group)، وكل ذلك يؤكد التوقعات السابقة التي طرحها الحصين في عدة مقالات ومناسبات والتي نبَّه فيها إلى خطر الانسياق والتبعية لنظم وآليات الاقتصاد الرأسمالي.

إن هذا الواقع يشكل تهديداً لبقاء الدول أو قوتها في تحقيق الرفاهية لشعوب دول الشمال كاملة، كما يحرم من توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة للشعوب الأخرى، خاصة مع آثار تسارع عمليات الاندماج بين الشركات الكبرى والتنافس الاقتصادي السلبي أو الصراع المحموم بين الشركات العملاقة، وانضمام الشركات الشرقية الصاعدة لمثيلاتها الغربية ، كما أن الارتفاع العالمي الكبير لأسعار الطاقة ، ومن أهمها أسعار البترول ينذر بأخطار كبيرة من التضخم ، مع ما يصاحب ذلك من أزمات أصبحت تهدد توافر الغذاء العالمي وارتفاع أسعاره وكل ذلك سوف يزيد من شرائح المحتاجين والمعدمِين[١١].

إن كل هذا المناخ في تغّول الاقتصاد بنقائصه والنتائج السلبية المصاحبة له، وماسوف ينتهي إليه من انهيارات أكبر وأكثر - عبَّر عنها كبار محللي الاقتصاد بأنها انهيارات ١٧/سبتمبر ٢٠٠٨م على ضخامتها البداية وليست النهاية - سوف يزيد من الضحايا البريئة ، ومن الطبقات الوسطى لتنضم إلى لطبقات المفلسة أو الفقيرة، بل والأشد فقراً لتزداد مشاعر الغضب، وربما يزداد العنف لدى الشعوب لانتزاع حقوقها المعنوية والمادية المسلوبة، ولا يمكن أن يستوعب كثيراً من هذه الآثار السلبية سوى نمو وقوة وحرية مؤسسات القطاع

[11] انظر "الاقتصادية"١٣/٤/١٤٢٩هـ.

الثالث بكل أنواعها، فقد أصبحت في الغرب بشكل خاص تزداد انتشاراً لتخفف المسؤولية والوطأة والضغوط على الحكومات لعلاج آثار مشكلات التغول الاقتصادي؛كما يمكنها معالجة آثار الانهيار أو الوقاية من بعض جوانبه على مستوى الدولة والأمة وليس على مستوى الحكومة فقط ، فالتعاون والتطوع وتمتع مؤسسات هذا القطاع بحقوقها المالية من زكاة وأوقاف وتبرعات وما تتلقاه من دعم حكومي مالي ومعنوي كل ذلك يؤدي إلى توطين الموارد الاقتصادية فهو قطاع خدمي تنموي يعمل على إيجاد البنى الأساسية للدولة – أي دولة - . وهو قطاع غير ربحي لا يدخل في الاستثمارات العالمية فدورات اقتصاده واستثماراته محلية ووطنية ، وهو لدى جميع الأمم والدول مرشحاً قوياً لأخذ زمام المبادرات في التصدي للقضايا الإنسانية والحفاظ على ثرواتها المحلية والوطنية ، فالقطاع الثالث هو القطاع الأقل فساداً والأكثر التزاماً بالمثل والقيم العليا بحكم دوافعه وبحكم طبيعة أهدافه وهو قطاعٌ يتصف بدرجات كبيرة من الشفافية التي تفوق معظم شفافية مؤسسات القطاع الحكومي والتجاري ، كما أن هذا القطاع تتفاعل معه بشكلٍ إيجابي كل الأمم والشعوب في عمليات الوقف والتبرعات فهو قطاعٌ يعمل على تحسين حياة الناس فعلياً ، كما يعمل على خلق فرص عمل بأجورٍ مقبولة وخلق روابط قوية بين الشعوب ذاتها ، ويعمل أيضاً على تلبية الحاجات الأساسية للناس ، ويعد هذا القطاع الأسرع نمواً من القطاع الحكومي والقطاع التجاري خاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشكل ١٠% من مجمل النشاط الاقتصادي على المستوى القومي ، ويمكن أن يكون أكثر من هذه النسبة إذا أدخلت الوظائف[١٢] فعلى سبيل المثال وصلت المؤسسات الوقفية المانحة في أمريكا (٧٢,٤٧٧) مؤسسة وقفية مانحة[١٣] ، وبلغت التبرعات النقدية لهذا القطاع (٣٠٦,٣٩) مليار دولار وحوالي مليون وستمائة

[12] انظر كريستوفر جن"تنمية القطاع الثالث" Third-Sector Development up for the market by Christopher Gunn

[13] انظر Foundation Center.org بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢١م.

ألف مؤسسة وجمعية خيرية، وأكثر من ١١ مليون موظف حسب إحصائية عام ٢٠٠٧م[١٤].

وأخيراً: إن ما يحدث وما سوف يحدث لشركات وبنوك النظام الرأسمالي الغربي ليس مفاجئاً لكل المؤمنين بتطبيق الشريعة الإسلامية في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكيف تكون المفاجأة لهولاء وقد أخبر القرآن بذلك في قوله تعالى :" **يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ**" فالنمو والزيادة تتلازم مع الصدقات للخير كل الخير (القطاع الخيري) ، والمحق متلازم مع الربا لكن كيف يكون المحق ومتى ؟ فعلمه عند علاَّم الغيوب.

v للمزيد من المعلومات وعن رسائل المركز انظر موقع مركز القطاع الثالث.

د. محمد بن عبدالله السلومي
المشرف العام على موقع
www.3rdsector.org

[14] انظر العطاء الأمريكي American Giving ، تقرير عام ٢٠٠٧م الصادر ٢٠٠٨م ، وعلى الرابط التالي www.nps.org بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٥م.